A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/43/916
15 December 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والاربعون
البند ٨٣ من جدول الاعمال

أزمة الديون الخارجية والتنمية

تقرير اللجنة الثانية

المقرر : السيد مارتن والتر (تشيكوسلوفاكيا)

أولا - مقدمة

١ - بناء على توصية المكتب ، قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٣ المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، أن تدرج في جدول أعمالها البند المعنون "أزمة الديون الخارجية والتنمية" وأن تحيله إلى اللجنة الثانية .

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في هذا البند في جلساتها من ١٦ إلى ٢١ و ٢٤ و ٢٨ و ٤٨ المعقودة في الفترة من ١٩ إلى ٢١ وفي ٢٤ و ٢٦ و ٣١ تشرين الاول/اكتوبر و ٩ كانون الاول/ديسمبر . وتتضمن المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/43/SR.16-21 و 24 و 28 و 48) سردا للمناقشات العامة التي دارت في اللجنة بشأن هذا البند . ويوجه الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها من ٣ إلى ١٠ المعقودة في الفترة من ٥ إلى ٧ وفي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر (A/C.2/43/SR.3-10) .

٣ - وللنظر في هذا البند ، كان معروضا على اللجنة الوثائق التالية :

A/43/184 رسالة مؤرخة في ١ آذار/مارس ١٩٨٨ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الامم المتحدة يحيل فيها البلاغ الذي أصدره وزراء خارجية مجموعة كونتادورا وفريقه الداعم في

Digitized by UNOG Library

نهاية الاجتماع العادي الثالث للآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر ، المعقود في قرطاجنة ، كولومبيا ، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٨

A/43/235-S/19674 رسالة مؤرخة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من ممثل بنما الدائم لدى الأمم المتحدة يحيل فيها مقتطفات من الرسالة التي وجهها إلى الأمة الوزير القائم بأعمال رئاسة جمهورية بنما في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٨

A/43/283-S/19736 رسالة مؤرخة في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ويوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة يحيلان فيها نص الإعلان اليوغوسلافي - السوفياتي المعتمد في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٨ في بلغراد

A/43/287-S/19740 رسالة مؤرخة في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنما لدى الأمم المتحدة يحيل فيها نص القرار ٢٧١ الذي اتخذه مجلس أمريكا اللاتينية للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في اجتماعه الاستثنائي المعقود يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٨ في كراكاس

A/43/370 رسالة مؤرخة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة يحيل فيها نتائج الدورة التاسعة والسبعين للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في مدينة غواتيمالا في الفترة من ٨ إلى ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨

A/43/373 رسالة مؤرخة في ١١ أيار/مايو ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لجمهورية ألمانيا الاتحادية وتايلند لدى الأمم المتحدة يحيلان فيها نصي الإعلان المشترك الصادر عن الاجتماع السابع لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، المعقود في دوسيلدورف يومي ٢ و ٣ أيار/مايو ١٩٨٨

Digitized by UNOG Library

A/43/399 رسالة مؤرخة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٨ موجهة إلى الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لترينيداد وتوباغو لدى الامم المتحدة يحيل فيها البلاغ الصادر عن الاجتماع الرابع عشر للجنة الدائمة للوزراء المسؤولين عن الشؤون الخارجية في الاتحاد الكاريبي ، المعقود في بورت اوف سبين يومي ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ١٩٨٨

A/43/480 رسالة مؤرخة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٨ موجهة إلى الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لانتيغوا وبربودا لدى الامم المتحدة يحيل فيها البلاغ الصادر عن الاجتماع التاسع لمؤتمر رؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي المعقود في ديب باي ، انتيغوا وبربودا ، في الفترة من ٤ إلى ٨ تموز/يوليه ١٩٨٨

A/43/510-S/20091 رسالة مؤرخة في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لبروني دار السلام لدى الامم المتحدة يحيل فيها مقتطفات من البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري الحادي والعشرين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا المعقود في بانكوك يومي ٤ و ٥ تموز/يوليه ١٩٨٨

A/43/538 رسالة مؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ موجهة إلى الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة للفلبين لدى الامم المتحدة يحيل فيها نص إعلان مانيلا الصادر في عام ١٩٨٨ عن المؤتمر الدولي للديمقراطيات المستردة حديثا ، الذي عقد في مانيلا في الفترة من ٣ إلى ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨

A/43/587 رسالة مؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر١٩٨٨ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم للجمهورية الديمقراطية الالمانية لدى الامم المتحدة يحيل فيها نص البيان الصادر عن وزارة خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية بشأن تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

Digitized by UNOG Library

A/43/647 تقرير الامين العام المعنون "نحو حل دائم لمشكلة الديون"

A/43/671 رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لتونس لدى الامم المتحدة يحيل فيها الإعلان الصادر عن الاجتماع السنوي الثاني عشر لوزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين ، المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨

A/43/713 رسالة مؤرخة في ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الامم المتحدة يحيل فيها وثيقة معنونة "تقييم الحالة الراهنة للحوار بين الشمال والجنوب واقتراحات لتنشيطه" الصادرة عن الاجتماع الموضوعي الاول للجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي التابعة لحركة بلدان عدم الانحياز ، المعقود في هراري في الفترة من ٤ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨

A/43/740 رسالة مؤرخة في ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة يحيل فيها بيانا مشتركا صادرا عن وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ومنغوليا ، وهنغاريا ، فيما يتعلق بالحالة النقدية والمالية الدولية الراهنة

A/43/791-S/20265 رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ موجهة إلى الامين العام من الممثلين الدائمين للارجنتين ، وأوروغواي ، والبرازيل ، وبيرو ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، والمكسيك لدى الامم المتحدة يحيلون فيها نص إعلان أوروغواي الذي اعتمده في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ الاجتماع الثاني لروساء الآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر المعقود في بونتا دل استيه ، أوروغواي

Digitized by UNOG Library

A/43/800 رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة يحيل فيها نص نداء مدريد الذي اعتمده المؤتمر الأوروبي للبرلمانيين والمنظمات غير الحكومية المعني بالترابط والتضامن بين الشمال والجنوب ، المعقود في مدريد في الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٨

A/43/667-S/20212 رسالة مؤرخة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة يحيل بها نسخة من الوثائق الختامية التي اعتمدها مؤتمر وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز ، المعقود في نيقوسيا في الفترة من ٥ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨

A/43/692-S/20220 رسالة مؤرخة في ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة يحيل بها نص البلاغ الختامي الذي اعتمده الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي ، المعقود في نيويورك في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨

A/43/709 رسالة مؤرخة في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة يحيل بها البيان الختامي الذي اعتمده اجتماع وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز لدى الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨

٤ - وفي الجلسة ١٦ المعقودة في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ، أدلى الأمين العام للأمم المتحدة ببيان افتتاحي ، كما أدلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ببيان استهلالي (انظر A/C.2/43/SR.16) .

٥ - وفي الجلسة ٢١ المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ، أدلى رئيس اللجنة ببيان ختامي (انظر A/C.2/43/SR.21) .

Digitized by UNOG Library

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشاريع القرارات A/C.2/43/L.15
و L.15/Rev.1 و L.15/Rev.2

٦ - في الجلسة ٢٤ المعقودة يوم ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ، قدم ممثل تونس ، بالنيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، مشروع قرار (A/C.2/43/L.15) عنوانه "أزمة الديون الخارجية والتنمية : نحو حل دائم لمشكلة الديون" ، جاء نصه على النحو التالي :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تؤكد من جديد قرارها ٣٠٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي الرامي إلى حل مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية وقرارها ١٩٨/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بمشكلة الديون الخارجية ،

"وإذ تشير إلى قرارات مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨[(١)] و ٢٢٣ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠[(٢)] و ٣٥٨ (د - ٣٥) المؤرخ في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨[(٣)] والتوصيات

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15) ، المجلد الاول ، الجزء الثاني ، المرفق الاول .

(٢) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) ، المجلد الثاني ، المرفق الاول .

(٣) سوف تصدر كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/43/15) ، المجلد الثاني ، الجزء الاول .

Digitized by UNOG Library

ذات الصلة للاستعراض الشامل النصفي للتقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا[٤] ،

"وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السابعة ، ولاسيما الفصل الثاني منها[٥] ،

"وإذ تسلم بأن استمرار تزايد عبء الديون وتدهور حالة مديونية البلدان النامية يشكلان عائقا رئيسيا يعرقل نموها الاقتصادي وتنميتها القابلة للإدامة ويهدد استقرارها السياسي ،

"وإذ تؤكد الاثر العالمي والطابع السياسي لأزمة الديون ،

"وإذ يساورها القلق ازاء النتائج الاجتماعية الخطيرة لمشكلة الديون ولبرامج التكيف في البلدان النامية ،

"وإذ يساورها بالغ القلق لأن النهج الدولي الحالي المتبع لحل أزمة الديون ، على الرغم مما تبذله البلدان النامية من جهود وتضحيات كبيرة لمعالجة هذه الأزمة ، ليس شاملا ولا فعالا ولم يؤد إلى استعادة النمو والتنمية في البلدان النامية المدينة ،

"وإذ تعترف بوجود حاجة عاجلة إلى زيادة توسيع نطاق وتنفيذ خفض الديون ، بما في ذلك خدمة الديون ،

"وإذ تعترف تبعا لذلك بالحاجة إلى مواصلة التعاون الدولي الفعال ، وبصفة خاصة ، من خلال تحسين البيئة الاقتصادية الدولية ، بغية التوصل إلى حل دائم ومنصف ومتفق عليه لمشكلة مديونية البلدان النامية ،

---

(٤) القرار ٣٠٥/٤٠ ، المرفق .

(٥) TD/351 ، الجزء الاول ، الفرع الاول .

Digitized by UNOG Library

"وإذ يساورها بالغ القلق لكون الفجوة القائمة بين الالتزامات والقدرات في مجال خدمة الديون تزداد اتساعا ، ولأن احتمال تخفيف عبء الديون عن كاهل عملية التنمية في البلدان النامية لا يزال ضئيلا ،

"وإذ تلاحظ مع القلق أن الخسارة الاجمالية والنقل الصافي للموارد الحقيقية من البلدان النامية ، اللذين تزيد أزمة الديون من تفاقمهما بشكل خاص ، يحرمان هذه البلدان من الموارد اللازمة لتمويل نموها وتنميتها ،

"١ - تعرب عن تقديرها العميق للأمين العام لما قام به من مشاركة شخصية في البحث عن حل ثابت ودائم لأزمة الديون ، وأيضا لبيانه الافتتاحي بشأن هذه المسألة ؛

"٢ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الامين العام المعنون "نحو حل دائم لمشكلة الديون"(٦) ، ولاسيما تصدير التقرير ؛

"٣ - تؤكد أن أزمة ديون البلدان النامية عالمية من حيث أثرها وسياسية من حيث طبيعتها ونتائجها ، وذات تأثير ليس فقط على العلاقات بين الدائنين والمدينين ، ولكن أيضا على احتمالات مستقبل المجتمع العالمي ككل ، وهي لذلك تتطلب تدابير سياسية متضافرة ؛

"٤ - تعرب عن بالغ القلق لأن أزمة الديون ما زالت في أوج حدتها ، ولأن البلدان النامية المدينة ما زالت عاجزة عن أن تنمو وتتطور ، ولأن الاحتمالات الاقتصادية والاجتماعية أمامها ما زالت ضئيلة ؛

"٥ - تعرب عن بالغ قلقها أيضا لانه في ظل الظروف السائدة ، بما في ذلك عدم وجود بيئة اقتصادية دولية مشجعة ، أدت برامج التكيف الهيكلي ، نتيجة لآثارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية السلبية ، إلى زيادة عناء التكيف لدى البلدان النامية المدينة ، بالاضافة إلى عدم القدرة على استعادة النمو الاقتصادي والجدارة الائتمانية ؛

---

(٦) A/43/647 .

Digitized by UNOG Library

"٦ - تحث المجتمع الدولي على البحث عن حلٍّ لمشكلة ديون البلدان النامية ، دائم وعادل ومتفق عليه بصورة متبادلة ، وموجّه نحو النمو والتنمية ؛

٧ - تحث المؤسسات المالية المتعددة الأطراف على متابعة إعادة تقييمها للمشروطية ، وتشدد على الحاجة إلى نهج أكثر مرونة ، ومتماشٍ مع الأهداف الاجتماعية ، وأولويات النمو والتنمية للبلدان النامية ، وأيضاً مع ظروف الاقتصاد العالمي ، وتؤكد كذلك على الحاجة إلى تجنب المشروطية المزدوجة ؛

"٨ - تؤكد من جديد أن الأولوية الرئيسية لأية استراتيجية للديون ينبغي أن تكون ضمان تحقيق البلدان النامية المدينة مستوى كافيا من النمو يمكنها من تلبية احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والانمائية ، وتحث جميع الأطراف ذات الصلة على استنباط طرق ووسائل جديدة لضمان اتاحة الموارد اللازمة لبلوغ هذا المستوى من النمو ؛

"٩ - تعترف بأن الحل الشامل لمشكلة الديون يشمل ، في جملة أمور ، إحداث تحسن كبير في إمكانية وصول منتجات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو وفي معدلات تبادلها التجاري ، وكذلك في مقدرتها على زيادة مستوى وارداتها وفقا لاحتياجاتها في مجالي النمو والتنمية ؛

"١٠ - ترحب بالقبول المتزايد لضرورة تخفيض الديون وتطلب إلى البلدان المتقدمة النمو الدائنة ، وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة ، بالاضافة إلى المصارف الخاصة ، أن توسع نطاق هذا المفهوم وتنفيذه ، ليشمل جميع أنواع الديون والبلدان النامية المدينة ، وترجمته إلى تدابير سياسية بهدف تخفيض مقدار الديون وخدمتها وفقا لمقدرة البلدان النامية على الدفع وحاجتها إلى النمو والتنمية ؛

"١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده وأن يدخل في عملية واسعة من المشاورات الرفيعة المستوى مع رؤساء الدول أو الحكومات للبلدان المتقدمة النمو الدائنة ومع البلدان النامية المدينة المعنية ، ومع رؤساء

Digitized by UNOG Library

الوكالات المتخصصة ذات الصلة ، ومع الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المالية الخاصة المعنية ، وذلك للإسهام في ايجاد تفاهم مشترك نحو حل لمشكلة ديون البلدان النامية في إطار نموها وتنميتها ؛

"١٢ - تطلب أيضا إلى الامين العام أن يتخذ جميع التدابير الاخرى اللازمة لتنفيذ هذا القرار ؛

"١٣ - تطلب كذلك إلى الامين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار" .

٧ - وفي ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، عمم مشروع قرار منقح (A/C.2/43/L.15/Rev.1) جاء نصه على النحو التالي :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تشير إلى قرارها ٢٠٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي الرامي الى حل مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية وقرارها ١٩٨/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق باستراتيجية الديون الخارجية ،

"وإذ تشير الى قرارات مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨[٧] و ٢٢٢ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠[٨] و ٢٥٨ (د - ٣٥) المؤرخ في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨[٩] وما يتصل

---

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15) ، المجلد الاول ، الجزء الثاني ، المرفق الاول .

(٨) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) ، المجلد الثاني ، المرفق الاول .

(٩) سوف تصدر بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/43/15) ، المجلد الثاني ، الجزء الاول .

Digitized by UNOG Library

بذلك من توصيات الاستعراض الشامل النصفي للتقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا[١٠] ،

"وإذ تشير الى الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السابعة[١١] ،

"وإذ تسلم بأن الحالة الاقتصادية المتدهورة التي تواجهها البلدان النامية ذات المديونية الباهظة ، التي تشكل عائقا رئيسيا يعرقل نموها الاقتصادي وتنميتها القابلة للإدامة ، يمكن أن تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ،

"وإذ تؤكد أن الوقع العالمي والنطاق الواسع لما تخلفه مديونية البلدان النامية من آثار في الاقتصاد العالمي المعاصر المتزايد الترابط يمكن أن يهدد استقرارها السياسي ،

"وإذ تسلم بأنه في ظل الظروف الراهنة يلزم الاضطلاع بجهود للتكيف ، تبذلها جميع البلدان بصورة جماعية وبصورة فردية ، بحيث يسهم كل بلد في السعي الى الهدف المشترك وفقا لقدراته ووزنه في الاقتصاد العالمي ، بينما يظل القلق قائما بشأن الآثار السياسية والاجتماعية المرتبطة ببرنامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية المدينة ،

"وإذ ترحب بازدياد تقبل تخفيض رصيد الدين وخدمة الدين باعتباره ضرورة للتوصل الى حل دائم للمديونية الخارجية للبلدان النامية ،

"وإذ تسلم بالحاجة المستمرة الى تعزيز التعاون الدولي الفعال من أجل حل مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية ، على أساس دائم ومنصف ومتفق عليه بالتبادل ، لاسيما عن طريق تحسين البيئة الاقتصادية الدولية ،

---

(١٠) القرار ٣٠٥/٤٠ ، المرفق .

(١١) TD/351 ، الجزء الاول ، الفرع الاول .

Digitized by UNOG Library

"وإذ تلاحظ أنه ، رغم أن المجتمع الدولي ما برح يبذل الجهود لمعالجة مشكلة الديون ، نظرا لجسامتها ، يلزم إعادة تأكيد المسؤولية المشتركة لجميع الاطراف المعنية ،

"وإذ تلاحظ مع القلق أن نقل الموارد الصافي من البلدان النامية كمجموعة ، بما فيه تدهور معدلات التبادل التجاري ، الذي تزيد أزمة الديون من تفاقمه بشكل خاص ، يحرم هذه البلدان من الموارد اللازمة لتمويل نموها وتنميتها ،

"١ - تعرب عن تقديرها للامين العام نظرا لما أسهم به من أجل قضية الديون ، ولتقريره المعنون "نحو حل دائم لمشكلة الديون"(١٢) ؛

"٢ - تؤكد أن أزمة الديون القائمة في اطار اقتصاد عالمي متزايد الترابط هي أزمة ذات وقع عام ، تتخلف عنها في معظم الاحيان عواقب سياسية ذات تأثير ليس فقط على العلاقات بين الدائنين والمدينين ولكن أيضا على احتمالات مستقبل المجتمع العالمي ككل ، وهي لذلك تتطلب نهجا سياسيا عريضا يقترن بالحافز السياسي والتعاون الوثيق المستمر ؛

"٣ - تعرب عن بالغ القلق لان المديونية العامة للبلدان النامية المدينة مستمرة بل وتزيد في معظم الاحيان ، ولان البلدان المدينة عاجزة الآن عن النمو والتطور ، ولان الاحتمالات الاقتصادية والاجتماعية أمامها مازالت تدعو الى القلق الشديد ؛

"٤ - تشدد على أن وجود بيئة اقتصادية دولية مساندة ، بالاضافة الى نهج في التنمية موجه نحو النمو ، أمر لازم لدعم جهود البلدان النامية المدينة المبذولة لمعالجة مديونيتها الخارجية وتخفيف الاعباء السياسية والاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي فضلا عن الانهاك المترتب على التكيف ، مما يسهم في استعادة نموها الاقتصادي وتنميتها وجدارتها الائتمانية ؛

---

(١٢) A/43/647 .

Digitized by UNOG Library

"٥ - تحث المجتمع الدولي على مواصلة البحث ، بالحوار وتقاسم المسؤولية ، عن حل لمشكلة ديون البلدان النامية يكون دائما ومنصفا ومتفقا عليه بصورة متبادلة وموجها نحو النمو والتنمية ؛

"٦ - تدعو المؤسسات المالية المتعددة الاطراف الى مواصلة استعراضها لمعايير المشروطية مع مراعاة جملة أمور من بينها الاهداف الاجتماعية وأولويات النمو والتنمية لدى البلدان النامية وظروف الاقتصاد العالمي المتغيرة ، وتشدد كذلك على الحاجة الى تنسيق أفعل فيما بين المؤسسات المالية المتعددة الاطراف لا يؤدي الى مشروطية مزدوجة ؛

"٧ - تؤكد من جديد أن الهدف الرئيسي لاية استراتيجية للديون ينبغي أن يتمثل في ضمان تحقيق البلدان النامية المدينة مستوى كافيا من النمو يمكنها من تلبيه احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والانمائية ويعزز بدوره من قدرتها على خدمة الديون ، وتحث جميع الاطراف ذات الصلة على استحداث طرق ووسائل تصون بصورة فعالة السياسات الرامية الى بلوغ هذا المستوى من النمو ؛

"٨ - تعترف بأن الجهود الرامية الى حل مشكلة الديون ينبغي أن تشمل ، في جملة أمور ، سياسات لدى البلدان الدائنة والمدينة تساند نمو الصادرات وتنويعها في البلدان المدينة بالاقتران بسياسات اقتصادية كلية مناسبة وأسواق أكثر انفتاحا في البلدان المتقدمة والنامية على السواء ، وفقا لاحكام "الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة" المتعلقة بمعاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية ؛

"٩ - تسلم بالحاجة الى القيام ، داخل المحافل المناسبة ، بموالاة توسيع نطاق النُهج الرامية الى تخفيض رصيد الدين وخدمة الدين ، بما في ذلك التوسع في الاساليب الفنية المالية المستخدمة حاليا وفي تنفيذها ؛

"١٠ - تطلب من الامين العام أن يعزز جهوده بالدخول في عملية مشاورات رفيعة المستوى مع رؤساء الدول أو الحكومات وغير ذلك من الاطراف المعنية ، وذلك للإسهام في إيجاد تفاهم مشترك يستهدف حل مشكلة ديون البلدان النامية في اطار نموها وتنميتها ؛

Digitized by UNOG Library

"١١ - تطلب أيضا إلى الامين العام أن يتخذ التدابير المناسبة الاخرى لتنفيذ هذا القرار وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين تقريرا عن ذلك." .

٨ - وفي الجلسة ٤٨ المعقودة في ٩ كانون الاول/ديسمبر ، قام نائب رئيس اللجنة ، السيد ايجيفيومي إلوهو اوتوبو (نيجيريا) ، بإبلاغ اللجنة بنتائج المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار المنقح .

٩ - وفي الجلسة نفسها ، قدم ممثل تونس ، بالنيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، مشروع قرار منقحا (A/C.2/43/L.15/Rev.1) ، نقحه شفويا من جديد بالاستعاضة عن عبارة "باستراتيجية الديون الخارجية" في نهاية الفقرة الاولى من الديباجة بعبارة "بمشكلة الديون الخارجية" ، وبالاستعاضة في النص الانكليزي عن كلمة "burdens" في الفقرة الرابعة من الديباجة بكلمة "burden" .

١٠ - وأدلى ممثل اليونان ، بالنيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الاوروبي ، ببيان اقترح فيه تعديلات يصبح النصف الثاني من الفقرة ١١ من الديباجة بموجبها كما يلي : "الذي تزيد أزمة الديون من تفاقمه ، وتدهور معدلات التجارة ، يحرمان تلك البلدان من الموارد اللازمة لتمويل نموها وتنميتها" .

١١ - وأدلى ممثل المملكة العربية السعودية ببيان اقترح فيه ادخال عبارة "المتقدمة النمو" بعد عبارة "البلدان الدائنة" في الفقرة ٨ من المنطوق .

١٢ - وعقب بيانين أدلى بهما ممثلا اليونان (بالنيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الاوروبي) وتونس (بالنيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين) ، وافقت اللجنة على تعليق الجلسة .

١٣ - ولدى استئناف الجلسة ، وعقب سؤال طرحه ممثل اليونان (بالنيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الاوروبي) ، أدلى ببيان ممثل تونس (بالنيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين) ، أوضح فيه أن التغييرات الوحيدة المدخلة على مشروع القرار المنقح A/C.2/43/L.15/Rev.2 هي التغيرات التالية :

Digitized by UNOG Library

(أ) استعيض في العنوان عن عبارة "المشكلة الديون" بعبارة "المشاكل الديون" ؛

(ب) استعيض في الفقرة الاولى من الديباجة عن عبارة "باستراتيجية الديون الخارجية" ، الواردة في نهاية الفقرة ، بعبارة "بمشكلة الديون الخارجية" ؛

(ج) في الفقرة الرابعة من الديباجة استعيض عن كلمة "bundens" بكلمة "bunden" .

١٤ - وعقب بيانات أدلى بها ممثل اليونان (بالنيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الاوروبي) وتونس (بالنيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين) والمملكة العربية السعودية ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/43/L.15/Rev.2 بصيغته المنقحة شفويا ، بتصويت مسجل بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع عضو واحد عن التصويت (انظر الفقرة ١٩ من مشروع القرار) . وكانت نتيجة التصويت على النحو التالي[١٣] :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، أسبانيا ، استراليا ، أفغانستان ، إكوادور ، ألبانيا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الإمارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، أنغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، أيرلندا ، إيطاليا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتسوانا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،

---

(١٣) ذكر وفد نيبال فيما بعد أنه لو كان حاضرا وقت التصويت لكان صوت بالتأييد على مشروع القرار .

Digitized by UNOG Library

جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جيبوتي ، الدانمرك ، الرأس الاخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، قطر ، الكاميرون ، كندا ، كوبا ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لكسمبرغ ، ليبريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : اليابان .

١٥ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ببيانات ممثلو اليونان (بالنيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) واليابان ، والولايات المتحدة الامريكية ، وتونس (بالنيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين) ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (انظر A/C.2/43/SR.49) .

باء - مشروع المقرر A/C.2/43/L.19

١٦ - في الجلسة ٣٨ المعقودة في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ، قدم ممثل تونس ، بالنيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين مشروع مقرر (A/C.2/43/L.19) عنوانه "إنشاء لجنة استشارية معنية بالديون والتنمية" .

Digitized by UNOG Library

١٧ - وفي الجلسة المعقودة في ٩ كانون الاول/ديسمبر ، قام نائب رئيس اللجنة ، السيد ايجيفيومي الوهو أوتوبو (نيجيريا) ، بإبلاغ اللجنة بأنه اتفق ، نتيجة للمشاورات غير الرسمية ، على أن يحال مشروع المقرر إلى الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للنظر فيه .

١٨ - وفي الجلسة ذاتها ، قررت اللجنة أن توصي الجمعية العامة بأن تحيل مشروع المقرر A/C.2/43/L.19 إلى دورتها الرابعة والاربعين للنظر فيه (انظر الفقرة ٢٠ ، مشروع المقرر) .

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

١٩ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

أزمة الديون الخارجية والتنمية :
نحو حل دائم لمشاكل الديون

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي الرامي إلى حل مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية وقرارها ١٩٨/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بمشكلة الديون الخارجية ،

وإذ تشير إلى قرارات مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨ (١٤) و ٣٣٢ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر

---

(١٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15) ، المجلد الاول ، الجزء الثاني ، المرفق الاول .

Digitized by UNOG Library

١٩٨٠[١٥] و ٣٥٨ (د - ٣٥) المؤرخ في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨[١٦] وما يتصل بذلك من توصيات الاستعراض الشامل النصفي للتقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا[١٧] ،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السابعة[١٨] ،

وإذ تسلم بأن الحالة الاقتصادية المتدهورة التي تواجهها البلدان النامية ذات المديونية الباهظة ، التي تشكل عائقا رئيسيا يعرقل نموها الاقتصادي وتنميتها القابلة للإدامة ، يمكن أن تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ،

وإذ تؤكد أن الوقع العالمي والنطاق الواسع لما تخلفه مديونية البلدان النامية من آثار في الاقتصاد العالمي المعاصر المتزايد الترابط يمكن أن يهدد استقرارها السياسي ،

وإذ تسلم بأنه في ظل الظروف الراهنة يلزم الاضطلاع بجهود للتكيف ، تبذلها جميع البلدان بصورة جماعية وبصورة فردية ، بحيث يسهم كل بلد في السعي إلى الهدف المشترك وفقا لقدراته ووزنه في الاقتصاد العالمي ، بينما يظل القلق قائما بشأن الآثار السياسية والاجتماعية المرتبطة ببرنامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية المدينة ،

---

(١٥) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) ، المجلد الثاني ، المرفق الاول .

(١٦) سوف تصدر بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/43/15) ، المجلد الثاني ، الجزء الاول .

(١٧) القرار ٣٠٥/٤٠ ، المرفق .

(١٨) TD/351 ، الجزء الاول ، الفرع 'أولا' .

Digitized by UNOG Library

وإذ ترحب بازدياد تقبل استمرار تنويع نطاق الخيارات التي تؤدي ، في جملة أمور ، إلى تخفيض رصيد الدين وخدمة الدين وتسهم في تحقيق حل دائم للمديونية الخارجية للبلدان النامية ،

وإذ تسلم بالحاجة المستمرة إلى تعزيز التعاون الدولي الفعال من أجل حل مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية ، على أساس دائم ومنصف ومتفق عليه بصورة متبادلة ، لاسيما عن طريق تحسين البيئة الاقتصادية الدولية ،

وإذ تلاحظ أنه ، رغم أن المجتمع الدولي يبذل جهودا لمعالجة مشكلة الديون ، من الضروري ، نظرا لجسامة المشكلة ، إعادة تأكيد المسؤولية المشتركة لجميع الأطراف المعنية ،

وإذ تشعر ببالغ القلق لاستمرار كون التزامات خدمة الدين باهظة ، ولعدم تحرك العوامل المحددة للقدرة على الدفع بما يتفق والتزامات خدمة الدين لغالبية البلدان النامية ، ولاستمرار عدم التأكد من احتمالات خفض ما لعبء الدين من آثار معاكسة على عملية التنمية في البلدان النامية ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن تدفق الموارد المالية الصافي من البلدان النامية ككل ، الذي تزيد أزمة الديون وتدهور معدلات التبادل التجاري من تفاقمه ، يحرم تلك البلدان من الموارد اللازمة لتمويل نموها وتنيمتها ،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام نظرا لما أسهم به من أجل قضية الديون ، ولتقريره المعنون "نحو حل دائم لمشكلة الديون[١٩]" ؛

٢ - تؤكد أن أزمة الديون القائمة في إطار اقتصاد عالمي متزايد الترابط هي أزمة ذات وقع واسع النطاق ، تتخلف عنها في معظم الاحيان عواقب سياسية ، ذات تأثير ليس فقط على العلاقات بين الدائنين والمدينين ولكن أيضا على احتمالات مستقبل المجتمع العالمي ككل ، وهي لذلك تتطلب نهجا عريضا يقترن بالحافز السياسي والتعاون الوثيق المستمر ؛

---

(١٩) A/43/647 .

Digitized by UNOG Library

٣ - تعرب عن بالغ القلق لأن المديونية العامة للبلدان النامية المدينة مستمرة بل وزادت في كثير من الاحيان ، ولأن نمو تلك البلدان وتنميتها أصبحا محدودين بشدة ، ولأن احتمالاتها الاقتصادية والاجتماعية ما زالت تدعو إلى القلق الشديد ؛

٤ - تشدد على أن وجود بيئة اقتصادية دولية مساندة ، بالاضافة إلى نهج في التنمية موجه نحو النمو ، أمر لازم لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية المدينة لمعالجة مديونيتها الخارجية وتخفيف الاعباء السياسية والاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي والإنهاك المترتب على التكيف ، مما يسهم في استعادة نموها الاقتصادي وتنميتها وجدارتها الائتمانية ؛

٥ - تحث المجتمع الدولي على مواصلة البحث ، بالحوار وتقاسم المسؤولية عن حل لمشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية يكون دائما ومنصفا ومتفقا عليه بصورة متبادلة وموجها نحو النمو والتنمية ؛

٦ - تدعو المؤسسات المالية المتعددة الاطراف إلى مواصلة استعراضها لمعايير المشروطية ، مع مراعاة جملة أمور من بينها الاهداف الاجتماعية وأولويات النمو والتنمية لدى البلدان النامية وظروف الاقتصاد العالمي المتغيرة ، وتشدد كذلك على الحاجة إلى زيادة التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المالية المتعددة الاطراف بحيث لا يؤدي إلى مشروطية مزدوجة ؛

٧ - تؤكد من جديد أن أحد الاهداف الرئيسية لاية استراتيجية للديون ينبغي أن يتمثل في ضمان تحقيق البلدان النامية المدينة مستوى كافيا من النمو يمكنها من تلبية احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والانمائية مما يعزز بدوره قدرتها على خدمة الديون وتحث جميع الاطراف ذات الصلة على استنباط طرق ووسائل تصون بصورة فعالة السياسات الرامية إلى بلوغ هذا المستوى من النمو ؛

٨ - تعترف بأن الجهود الرامية إلى حل مشكلة الديون ينبغي أن تشمل ، في جملة أمور ، سياسات لدى البلدان الدائنة والبلدان المدينة تساند نمو الصادرات وتنويعها في البلدان المدينة ؛

Digitized by UNOG Library

٩ - تسلّم بالحاجة إلى زيادة توسيع نطاق النهج التي تؤدي ، في جملة أمور ، إلى تخفيض رصيد الدين وخدمة الدين ، بما في ذلك التوسع في نطاق الاساليب الفنية المالية المستخدمة حاليا وفي تنفيذها ؛

١٠ - تسلّم بأن المديونية الخارجية لبعض البلدان الاخرى التي تواجه مشاكل خطيرة في خدمة الدين تشير قلقا كبيرا ، وتدعو جميع المعنيين إلى مراعاة الاحكام الواردة أعلاه ، حسب الاقتضاء ، عند معالجة تلك المشاكل ؛

١١ - تطلب إلى الامين العام أن يواصل جهوده ، عن طريق عملية مشاورات رفيعة المستوى ، حسب الاقتضاء ، مع رؤساء الدول أو الحكومات والاطراف الاخرى المعنية ، للإسهام في التوصل إلى تفاهم مشترك على حل لمشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية في إطار نموها وتنميتها ؛

١٢ - تطلب أيضا إلى الامين العام أن يتخذ أي تدابير أخرى مناسبة لتنفيذ هذا القرار وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين تقريرا عن ذلك .

*

* *

٢٠ - كما توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر التالي :

إنشاء لجنة استشارية معنية بالديون والتنمية

تقرر الجمعية العامة إرجاء النظر في مشروع المقرر المعنون "إنشاء لجنة استشارية معنية بالديون والتنمية[٣٠]" إلى دورتها الرابعة والاربعين .

- - - - -

(٣٠) انظر A/C.2/43/L.19 .

Digitized by UNOG Library